أ- د/ إبراهيم أبراش

السلطة الفلسطينية:فشل أم استنفاذ مهمة ؟

# مقدمة

عند تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 كسلطة حكم ذاتي محدود مُسَطرّ لها البقاء لخمس سنوات تنتهي في مايو 1999، ما كان أحد يتوقع أن تستمر لعقدين من الزمن، وان تتحول من محل رهان للبعض بأن تكون محطة انتقال نحو الدولة والاستقلال إلى عبء وطني في نظر آخرين، بل وصل الأمر للحديث جهرا عن جدوى استمرارها وعن الثمن الباهظ الذي يتم دفعه وطنيا من اجل استمرارها، وقد أثير موضوع حل السلطة والبحث في جدواها مؤخرا من طرف الرئيس أبو مازن في اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في دورته 26 بتاريخ 26/04/2014 كرد على تعنت إسرائيل الالتزام بعملية السلام ووصول الجولة الأخيرة للمفاوضات لطريق مسدود.

صحيح ، إن كثيرين سواء من داخل الحركة الوطنية ومن حركة فتح ذاتها أو من خارجها انتقدوا وكتبوا متخوفين من قيام سلطة فلسطينية تحت الاحتلال لأنها وليد اتفاق أوسلو المجحف في نظرهم ووليدة موازين قوى في غير مصلحة الفلسطينيين ،إلا أن القيادة الفلسطينية لم تكن مخيرة تماما في ولوج هذه التجربة وإن كانت متخوفة منها أو ترى فيها مغامرة كما ذكر أهم مهندسي التسوية الرئيس الحالي أبو مازن عندما قال إن اتفاق أوسلو إما أن يؤدي لقيام دولة أو يؤدي لمصيبة وكارثة وطنية .

مع أن السلطة الوطنية قامت عام 1994 إلا أن فكرة قيام سلطة وطنية سبقت ذلك بكثير ،حيث تم تبني هدف قيام سلطة وطنية عام 1974 ضمن البرنامج المرحلي ولكن وُضِع لهذه السلطة شروط وأهداف مستمدة من خصوصية تلك المرحلة ، ففكرة السلطة آنذاك لم تكن مرتبطة بتسوية سياسية ناجزة ولم تكن تعني الدولة فهذه الأخيرة هدف استراتيجي لم تنضج شروط تحققه في ذاك الوقت . سرعان ما تراجعت فكرة قيام السلطة الوطنية ليحل محلها الحديث عن الدولة بصياغات مبهمة ثم وضحت الصورة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988، ولكن ليست دولة الحق التاريخي بل دولة مستمدة من قرارات الشرعية الدولة، وانشغل الفلسطينيون بالدولة أكثر من السلطة بل كان التفكير أن السلطة ستأتي بعد قيام الدولة . ومرة أخرى تتغير الأولويات و يتم التراجع عن أسبقية الدولة لصالح تأسيس سلطة وطنية، وهذا ما تم في اتفاقية أوسلو 1993حيث تم الاتفاق على تشكيل سلطة فلسطينية دون ذكر للدولة الفلسطينية، وتم استحضار الدولة مجددا بعد وصول المفاوضات لطريق مسدود .

تشكلت السلطة وأصبحت واقعاً، وعندما نقول السلطة فنحن نتحدث ليس فقط عن اتفاقات السلطة مع إسرائيل والتي يعتبرها الكثيرون بأنها اتفاقات مجحفة وهي ولا شك كذلك، ولكننا نتحدث عن سلطة هي اليوم وزارات وإدارات تُشغل حوالي 180 ألف مواطن، والسلطة تعني عشرات الاتفاقات الموقعة مع العالم الخارجي وهي اتفاقات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية تؤمن دعم وتمويل وإعاشة أكثر من أربعة ملايين سكان الضفة والقطاع، والسلطة هي لفظ جامع للسلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أية محاولة لمقاربة ما آل إليه حال السلطة الفلسطينية التي تأسست عام 1994 ومدى تحقيقها للأهداف الوطنية أو قربها من هذه الأهداف يجب أن لا ترتبط فقط بلحظة التأسيس الأولى للسلطة ومدى تحقيقها للآمال التي بنيت عليها، بل أيضا بما جرى من أحداث وتداعيات سواء داخلية أو إقليمية أو دولية جاءت خارج كل الحسابات.

سنحاول في بحثنا هذا العودة لفكرة قيام سلطة وطنية تاريخيا لأن هناك من يرى أن السلطة الحالية ليست نتاجا لتسوية أوسلو فقط بل تواصلا أو تطبيقا متأخرا للسلطة الوطنية كهدف مرحلي تم تبنيها عام 1974، بعد ذلك سنقوم بتقييم أداء السلطة الحالية ومستقبلها ليس فقط وظيفيا – سلطة حكم ذاتي محدود - كما هو محدد لها في اتفاق أوسلو بل أيضا وطنيا من حيث قدرتها على أن تجتهد ضمن منطق التسوية واتفاق أوسلو بما يجعلها قريبة من الآمال الفلسطينية على مستوى الحفاظ على الهوية الوطنية وبناء مؤسسات الدولة الموعودة ، أيضا سنقارب السلطة من حيث علاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحركة فتح ، ثم تأثير الانقسام على السلطة ، وفي الختام سنطرح تصورنا لمستقبل السلطة بعد الاعتراف بفلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة، ومستقبل السلطة في ظل مصالحة فلسطينية محتملة .

محاور البحث الرئيسة :

المحور الأول : فكرة السلطة الوطنية في سياق تطور الفكر السياسي والبحث عن الدولة

المحور الثاني : العودة للسلطة الوطنية في سياقات مختلفة :مراهنتان متعارضتان على سلطة الحكم الذاتي

المحور الثالث : انقلاب السلطة على ذاتها وانقلاب حركة حماس عليها

المحور الرابع : مستقبل السلطة في ظل متغيرات وقف المفاوضات والذهاب للأمم المتحدة وتحريك ملف المصالحة

## المحور الأول

## فكرة السلطة الوطنية في سياق تطور الفكر السياسي والبحث عن الدولة

قبل أن نقارب السلطة كنتاج للتسوية واتفاقية أوسلو وما آلت إليه اليوم ، يستحسن إحالتها لفكرة السلطة في الفكر السياسي الفلسطيني وخصوصا في سياق تطور البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وفي هذا السياق فإن فكرة السلطة الوطنية لم تكن حاضرة سواء في الميثاق الوطني الفلسطيني ولا في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية حتى عام 1974،حيث كان من شروط قبول بعض الدول العربية آنذاك بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وقبولها بها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني أن لا تمارس المنظمة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة .

كانت فكرة التحرير هي المسيطرة على واضعي الميثاق دون التعمق في مستقبل فلسطين بعد التحرير أو طبيعة النظام السياسي لفلسطين المحررة، وفي عام 1971 ظهرت فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية (العلمانية) التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود ، كهدف استراتيجي لحركة المقاومة الفلسطينية ، وكان على الفلسطينيين الانتظار حتى حرب أكتوبر 1973 ليتلمسوا إمكانية أن تكون هناك أراضي فلسطينية يمكنهم إقامة سلطة عليها كإنجاز مرحلي دون التخلي عن هدف تحرير كامل فلسطين.

# سلطة وطنية مقاتلة لا تتعارض مع الهدف الاستراتيجي

بالرغم من أن الحديث عن مرحلة أهداف النضال الفلسطيني والقبول بسلطة على أي جزء متاح من فلسطين، فرض نفسه بصورة جدية إثر حرب أكتوبر وما تمخض عنها من تطورات عسكرية وسياسية ونفسية كما سبقت الإشارة فإن المكون الفلسطيني في نهج المرحلية النضالية كان حاضرا قبل 1973، والمتمثل بالإحساس بالبون الشاسع ما بين الإمكانيات الفلسطينية وبين الأهداف الإستراتيجية للثورة الفلسطينية. وهذا الإحساس بالفرق ما بين الهدف والإمكانيات كان وراء قول عبد الناصر لياسر عرفات : ( كم تظن أنه يلزمكم من السنين كي تدمروا الدولة الصهيونية، وتبنوا دولة موحدة ديمقراطية على كامل فلسطين المحررة ؟). كما اخذ عبد الناصر على المقاومة الفلسطينية ممارسة سياسة غير واقعية واعتبر أن دويلة في الضفة الغربية وغزة هي أفضل من لاشيء)[[1]](#footnote-2).

ويبدو أن فكرة القبول بإقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، كانت تمثل قناعة لدى بعض الفلسطينيين حتى قبل حرب أكتوبر 1973، وما حرب أكتوبر إلا الفرصة التي اهتُبلت لتظهر هذه القناعة، فالمكون العربي في القبول بالمرحلية كان الحافز للمكون الفلسطيني ليعبر عن نفسه مكرها للحفاظ على الهوية .[[2]](#footnote-3)

انتقد أبو أياد، قادة الحركة الوطنية الفلسطينية السابقين لعدم قبولهم بإقامة دولة فلسطينية كما نص على ذلك قرار التقسيم لعام 1947، معتبرا أن الرفض العربي السابق للحلول الوسط نوع من السلبية والمزايدة، وان الرفض قد يكون طريقة للهروب من المشاكل والتزيي بزي النقاء العقائدي، كما يعترف أن فاروق قدومي قدم للجنة المركزية لحركة فتح بعد حرب يونيو 1967 مباشرة تقريرا يقترح فيه القبول بتأييد قيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة إذا أعادتهما إسرائيل للعرب، إلا أنه لم يبث في الموضوع آنذاك.[[3]](#footnote-4)

دافع أبو أياد عن المرحلية باعتبارها سياسة واقعية تنطلق من الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى، وتطور الأحداث والابتعاد عن الرومانسية وإن كانت رومانسية ثورية، ويعطي أبو إياد أهمية لمحدودية العمل الفدائي، ومقدرته على تحقيق الأهداف الإستراتيجية ويرى : ( أنه كائنا ما كانت انطلاقة وبأس حرب العصابات ضد الدولة الصهيونية، فإنها تظل في المستقبل المنظور دولة لا تُقهر، ولهذا فإن عدم توقع المرور بمراحل مؤدية إلى الهدف الاستراتيجي الذي هو إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين أمر من قبيل الوهم والخيال) ، وفي نفس سياق تبرير أبو إياد للمرحلية ودفاعه عنها، فإنه يرى أن إقامة سلطة وطنية فلسطينية يشكل ضربة قاسمة للأيدلوجية الصهيونية القائمة على رفض وجود الشعب الفلسطيني، لأن الإقرار بهذه السلطة الوطنية الفلسطينية معناه الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، ووجود شعب فلسطيني يشكك في مصداقية مجمل الأيديولوجية الصهيونية، بالإضافة إلى هذا فإن امتلاك الفلسطينيين لأية بقعة محررة سيتيح لهم مجالات ومتنفسا لتنشق نسمة الحرية والابتعاد عن أدوات القمع والوصاية العربية، ذلك أن خطورة العيش في الغربة والشتات على الشعب الفلسطيني لا تقل خطورة عن فقدان الأرض. [[4]](#footnote-5)

يعبر أبو إياد عن دهشته لرفض أطراف فلسطينية لمرحلية النضال، ففي خطاب وجهه لسكان مخيم تل الزعتر في لبنان ، عندما كانت قضية السلطة المرحلية موضع بحث، وكان سكان المخيم يرفضونها قال : ( منذ خمسة وعشرين سنة وانتم تعيشون في المنفى، إنها خمس وعشرون سنة من الإحباطات والمذلات والحرمان، ولكنكم تواصلون رفضكم لكل حل بالتسوية حتى ولو كان مؤقتا، أليس انه من العجيب الخارق أنكم تفضلون العيش في أرض غريبة على الإقامة في منطقة محررة من وطنكم الأصلي؟).[[5]](#footnote-6)

لا غرو أن يكون أبو اياد من رواد الواقعية الثورية وهو الذي تحمل مسؤولية أساسية عن العمل الفدائي والسري منه على الخصوص وكان من أكثر الزعماء الفلسطينيين تفهما لواقع الأنظمة العربية ، ومع ذلك فان واقعيته اتسمت بشيء من التفاؤل حيث تكلم عن الدولة الفلسطينية والسلطة الوطنية وكأنها جاهزة وتنتظر الفلسطينيين أن يقبلوا بها أو أن هذه الدولة من حيث وجودها مرتبطة بقرار من الثورة الفلسطينية !.

كانت فترة ما بعد أكتوبر 1973 مرحلة إعطاء الأولوية للعمل السياسي على حساب العمل العسكري على مستوى الرؤية العربية لإدارة الصراع، وأصبح الحديث عن انسحاب إسرائيلي من أراضي عربية محتلة حديث الساعة ومحور النقاش السياسي والاتصالات الدبلوماسية،إلا أنه من المفيد أن نشير أن جل الحديث عن الحل السلمي والانسحاب الإسرائيلي كان مصدره الدول الأوروبية أو قرارات الأمم المتحدة أو الدول العربية أما إسرائيل فكانت السلبية المطلقة هي التي تحكم مواقفها. ومع ذلك فإن مسألة الانسحاب أصبحت مطروحة والمراهنة على الضغط على الولايات المتحدة لتجبر إسرائيل على الانسحاب كان قاعدة أي تفاؤل بالتسوية، وكان المطلوب من الثورة الفلسطينية أن تعبر عن موقفها من هذا الموضوع، ذلك أن أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة وخصوصا الضفة وغزة سيضع هذه الأرض أمام خيارات ثلاثة:

الأول : أن تعود الأرض المسترجعة إلى طرف عربي ويضمها إليه وخصوصا أن الأردن لم يكن يخفي مطامعه في ذلك بل كان يعتبر الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية.[[6]](#footnote-7)

الثاني : أن يتقدم طرف فلسطيني من خارج م.ت.ف. لينصب نفسه ناطقا باسم الشعب الفلسطيني ،أو تنصبه إسرائيل أو إحدى الدول العربية، وهذا أيضا مرفوض فلسطينيا.

الثالث : أن تتقدم الثورة الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لتقيم سلطتها على أية أرض يتم تحريرها.

اختارت م.ت.ف. الخيار الثالث باعتباره يرد على متطلبات المرحلة، ويقطع الطريق على المتربصين بالثورة الفلسطينية والطامعين في سلب شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني حيث أكد أبو عمار : ( إن قيام السلطة الوطنية لشعبنا فوق أرضه أمر حتمي ولن يفرض على شعبنا مهما كانت التحديات مشروع المملكة المتحدة تحت حكم أو وصاية أو فيدرالية أو كونفدرالية مع النظام الهاشمي ... سوف تقوم السلطة الوطنية فورا فوق كل شبر فلسطيني يتم جلاء العدو عنه باتجاه تحرير بقية الأرض الفلسطينية).[[7]](#footnote-8)

ويبدو أن الثورة الفلسطينية كانت واعية لطبيعة الحلول السياسية المطروحة، وتعدد هذه الحلول والتي لا تتفق مع تصور الثورة الفلسطينية لمرحلية النضال، والثورة ميزت بين التحرك السياسي الضروري للإجابة على تساؤلات المرحلة وللتجاوب مع المواقف المتقدمة نسبيا للرأي العام العالمي تجاه المسألة الفلسطينية وبين الحل السياسي المطروح ضمن الاختلال في موازين القوى لمصلحة العدو. التحرك السياسي يتطلب أقصى درجات المرونة والبراغماتية السياسية للخروج من الـ "لا" التي التصقت بالحركة الوطنية الفلسطينية ورمي الكرة في ميدان الخصم، كما أن النتائج المترتبة على الرفض الفلسطيني في تلك المرحلة كانت ستصب في مصلحة إسرائيل، كما أن المشاريع المطروحة لم يطرحها الفلسطينيون بل طرحت من خارج الثورة الفلسطينية وكان من المطلوب أن تجيب الثورة الفلسطينية عليها.

وهكذا نلاحظ أن فكرة السلطة الوطنية جاءت في سياق البحث عن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة أدت النتائج العسكرية أو السياسية لحرب أكتوبر إلى انسحاب إسرائيل من كل أو بعض هذه الأراضي، وكان السؤال هل تعود الضفة إلى الأردن وقطاع غزة إلى مصر ؟ أم على منظمة التحرير الفلسطينية التي انتزعت اعتراف العالم بها ممثلا شرعيا ووحيدا أن تتحمل مسؤوليتها عن هذه الأراضي ؟ . بالرغم من أن هذه السؤال كان مبنيا على تفاؤل مبالغ به بتداعيات الحرب وعدم استيعاب كامل للأهداف الإسرائيلية ، إلا أنه كان سؤالا له ما يبرره وخصوصا أن تيارا فلسطينيا وأطرافا عربية كانت تبحث عن مبررات وذرائع لتمرير فكر التسوية السياسية والنزول من على شجرة المطلق السياسي المشروع و مستحيل أو صعب المنال في نفس الوقت ونقصد به تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر .

كانت الصيغة التي وردت في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر 1-8 / 6/ 1974 والتي أطلق عليها (البرنامج المرحلي أو النقاط العشر ) صيغة توفيقية ما بين الهدف الاستراتيجي (المطلق السياسي) والهدف المرحلي ( السلطة الوطنية المقاتلة) وكان نص قرار المجلس الوطني الفلسطيني:

**(** انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة، المنعقدة في الفترة ما بين 6-12 يناير 1973، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا العظيم لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس الوطني ما يلي:

1- تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين؛ ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

3- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

4- إن أية خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

5- النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطِنية أردنية فلسطينية، هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن، يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

6- تناضل منظمة التحرير؛ لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

7- على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية؛ والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

8- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية- بعد قيامها- من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9- تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية؛ لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.

10- على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

11- هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني، فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه).

أن يتم الحديث عن سلطة وطنية عام 1974 في سياق المرحلية لا يعني بالضرورة أن السلطة الوطنية الحالية تنسجم أو تأتي تطبيقا وتواصلا مع ما ورد في البرنامج المرحلي . صحيح أنه في الحالتين تكمن فكرة الواقعية السياسية والاستعداد لولوج نهج التسوية السياسية ، ولكن بون كبير بين الحالتين سواء بالنسبة للمحددات والشروط الموضوعية العربية والدولية أو المحددات والشروط الذاتية الفلسطينية. فبالنسبة للأولى كان الوضع العربي في حالة تصادم وحرب مع إسرائيل والوضع الدولي أكثر تأييدا للفلسطينيين وخصوصا مع وجود الاتحاد السوفيتي، وبالنسبة للثانية كانت الجبهة الفلسطينية الداخلية كانت أكثر قوة وتماسكا والفعل المقاوم في أوجه.

الفرق بين فكرة السلطة الوطنية المقاتلة كما وردت في البرنامج المرحلي والسلطة الوطنية التي تأسست بالفعل عام 1994،أنه تم وصف الأولى بأنها مرحلية لا تتعارض مع الهدف الاستراتيجي وهو تحرير كل فلسطين التاريخية، فيما السلطة الثانية هدفها الاستراتيجي دولة في حدود 1967 ، كما أن الأولى سلطة مقاتلة فيما الثانية قامت على أساس تسوية سياسية تنبذ العمل المسلح وكل أشكال العنف ،كما ترفض السلطة الأولى قرار مجلس الأمن 242 فيما تأسست السلطة الثانية نتيجة اتفاق أوسلو الذي تأسس على قراري مجلس الأمن 242 و 338 ،وأخيرا فإن السلطة الأولى لا تعترف بإسرائيل فيما السلطة الثانية قامت بعد اعتراف المنظمة بإسرائيل .

## المحور الثاني

## العودة إلى السلطة الوطنية في سياقات مختلفة

إن كان الحديث عن سلطة وطنية ظهر لأول مرة في سياق سياسة المرحلية كمبدأ أقرته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الخلاف استمر حول علاقة المرحلي بالاستراتيجي و آلية إدارة الصراع مع إسرائيل على قاعدة ( البندقية وغصن الزيتون ) كما قال الزعيم أبو عمار في خطابه في الأمم المتحدة عام 1974، وهو الأمر الذي احتدم في الساحة الفلسطينية وما زال إلى اليوم بعد توقيع اتفاقية أوسلو وما تلاها ، إلا أن الاتجاه الذي غلب في بداية الأمر هو الذي فصل بين مفهوم (السلطة الوطنية المقاتلة) وبين التسوية السياسية، وفي الواقع فأن كثيرا من الالتباس والغموض اكتنف تحديد الحد الفاصل بين مرحلية النضال باعتبارها سياسة تكتيكية تهدف إلى تعزيز المواقف النضالية من أجل استمرارية النضال لتحقيق الهدف الاستراتيجي وبين التسوية السياسية التي تعنى إنهاء النزاع ووضع حد له باتفاقات ومعاهدات تؤدي إلى اعتراف متبادل بين الأطراف، وإلغاء الكفاح المسلح كأسلوب لحل النزاع قبل تحرير الأرض وقيام الدولة.

# من فكر السلطة الوطنية المقاتلة إلى فكر الدولة المستقلة

شكل عام 1988 منعطفا استراتيجيا في الفكر السياسي لمنظمة التحرير ، ففي الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني في الجزائر في ذلك العام تم الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والاعتراف بكل قرارات الشرعية الدولية، واعتبرت قرارات هذه الدورة بمثابة هجوم سلام فلسطيني ، وقد سبق هذه الدورة بيان من المنظمة عام 1985 بنبذ العنف . نلاحظ هنا أن إعلان الدولة كان من الجزائر وليس من فلسطين،كما انه لم تقم دولة واقعيا حتى يتم الإعلان عنها،كان الإعلان عن قيام الدولة انتقال في الخطاب المؤطر لطبيعة وأهداف الصراع ، من حركة تحرر وطني مسلحة تلتزم بالحقوق الشرعية التاريخية إلى حركة سياسية سلمية ملتزمة بالشرعية الدولية ولها هدف محدد وهو قيام دولة في إطار ما تمنحه الشرعية الدولية من حقوق.

بالرغم من الواقعية السياسية التي اتسم بها هجوم السلام الفلسطيني حيث تضمن ما يمكن تسميته بمراجعة للرواية السياسية الفلسطينية من حيث تعريف الحقوق الفلسطينية وأهداف النضال وأدوات النضال،إلا أن واشنطن تلكأت في التجاوب مع المبادرة الفلسطينية من منطلق عدم وضوحها واعتمادها كل قرارات الشرعية الدولية، واستمرت المفاوضات الفلسطينية /الأمريكية في تونس وخارجها خمس سنوات متواصلة في محاولة من واشنطن لأن تقبل المنظمة بأن تكون أية تسوية سياسية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 دون بقية القرارات الدولية ،أيضا رفضت واشنطن أن يحمل مؤتمر السلام اسم (المؤتمر الدولي للسلام ) وأصرت على أن يكون (مؤتمر سلام) دون كلمة دولي ،بالإضافة إلى مشكلة تمثيل المنظمة في المؤتمر.

بسبب قبول الأنظمة العربية بالرؤية الأمريكية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي والوضع الصعب الذي أصبحت عليه منظمة التحرير والقضية الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية – 1990- تم عقد مؤتمر مدريد للسلام نهاية عام 1991 بحضور كل الدول العربية إلا من لم توجه لهم واشنطن الدعوة . واعتمادا على مؤتمر مدريد جرت اتفاقات التسوية اللاحقة ، مع الفلسطينيين من خلال اتفاقية أوسلو 1993 التي نصت على قيام سلطة فلسطينية لمدة خمس سنوات يتم بعدها البحث بقضايا الوضع النهائي ، ومع الأردنيين 1994 من خلال اتفاقية وادي عربه التي رسمت الحدود وأنهت حالة الحرب بين الدولتين ، وبدأت مع السوريين ولكنها تعثرت لاحقا.

دون تجاهل التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني والذي كانت آخر حلقاته الانتفاضة الأولى – انتفاضة الحجارة – 1987، وما حققته منظمة التحرير من مكتسبات سياسية الخ إلا أن قيام السلطة الوطنية عام 1994 لم يكن نتيجة تطور طبيعي للسلطة الثورية السابقة أو تطبيقا لها – سلطة وطنية مقاتلة- ولم تكن نتيجة انتصار حققه الفلسطينيون ولم تكن أمرا فرضته القيادة الفلسطينية أو خيار فلسطيني حر، بل جاءت في سياق عملية تسوية أمريكية تم فرضها على غالبية الدول العربية بما فيها الفلسطينيين ، ولو لم يكن مؤتمر مدريد ما كانت اتفاقية أوسلو التي أنتجت السلطة .

في الوقت الذي كان فيه الوفد الفلسطيني المُشكل من الداخل بقيادة حيدر عبد الشافي يجري مفاوضات في واشنطن حول انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة ويطرح مسألة انسحاب إسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية على هذه الأراضي ،كانت تجري مفاوضات سرية في أوسلو بين وفد من منظمة التحرير والإسرائيليين تم فيه تأجيل وتغييب أي حديث عن الدولة الفلسطينية والتوافق على قيام سلطة حكم ذاتي محدود بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ضمن مقايضة أهم عناصرها الاعتراف بإسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني . [[8]](#footnote-9)

لذا فإن قيام السلطة الوطنية [[9]](#footnote-10) واستمرارها حتى اليوم ومستقبلها يتجاوز أن يكون شأنا فلسطينيا خالصا بالرغم من أنها تشكلت بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير، بل باتت مرتهنة برغبة وإرادة إسرائيلية وأمريكية وعربية ونخبة فلسطينية مستفيدة من وجود السلطة . هذه الحالة للسلطة يمكن تجاوزها والانقلاب عليها في حالة قرر الشعب الفلسطيني العودة للثورة والانتفاضة الشاملة أو التمرد على مرجعية السلطة والدخول مباشرة في مرحلة الانتقال إلى الدولة أو تغيير وظيفة السلطة. [[10]](#footnote-11)

# اتفاقية أوسلو والعودة للسلطة وتأجيل الدولة

إن أية محاولة لمقاربة السلطة الفلسطينية ومستقبلها يجب أن تكون مرجعيتها الأرضية التي انطلقت منها عملية التسوية، أو بصيغة أخرى معرفة ما إذا كانت مفاوضات السلام جاءت بفعل قناعة مبدأيه وصادقة لأطراف الصراع بضرورة حل النزاع على أساس احترام الحقوق المشروعة للجميع، وعلى أساس قناعة نفسية وعقلية بإمكانية وضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية ؟ أم أن المفاوضات هي من نوع المفاوضات التي تعقب حرب يسعى من خلالها المنتصر لتوظيف نصره واختلال موازين القوى لصالحه ليفرض شروطه على الخصم؟ .

المفاوضات التي انطلقت سرا في أوسلو وعلنا من بعده وأنتجت السلطة الفلسطينية، هي مفاوضات بين قوى غير متكافئة، بين طرف قوي منتصر مدعوما بتحالفات قوية وهو الكيان الصهيوني، وطرف في حالة انحسار وحصار وتراجع وهو الطرف الفلسطيني [[11]](#footnote-12). الطرف الصهيوني فاوض بنفسية وعقلية المنتصر الواثق من قوته وقدرته على فرض شروطه أو على الأقل عدم تقديم تنازلات مهمة للخصم كما فاوض في ظل واقع إقليمي ودولي موات له، والطرف الفلسطيني تفاوض بنفسية وعقلية المنهزم الذي يكابر ويوهم الجماهير أنه يفاوض وأنه يفرض شروطه، مع مراهنة بإمكانية تغيير التوازنات عندما تنتقل المنظمة وقواتها من الخارج إلى الداخل.

كانت نتائج تسوية مدريد ثم أوسلو معروفة مسبقا لأن العرب دخلوا التسوية دون أن يجمعهم هدف واحد أو إستراتيجية واحدة،حيث تمكنت الولايات المتحدة وإسرائيل ومن خلال الآلية التفاوضية التي فُرضت على العرب من فصل القضية الفلسطينية عن محيطها العربي وسياقها الدولي،كما فُرِضت المفاوضات الثنائية ومفاوضات اللجان المتعددة حتى يمكن التفرد بالفلسطينيين على طاولة المفاوضات، وفوق كل ذلك احتكرت واشنطن رعاية عملية السلام ولم تكن يوما راعيا نزيها واستمرت في الضغط على الطرف الفلسطيني وابتزازه في كل جولة من جولات المفاوضات.

إن كان تأسيس السلطة الفلسطينية بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية جاء تطبيقا لاشتراطات اتفاق أوسلو،إلا أن استمرار السلطة أصبح رهينة أوضاع سياسية وأمنية واقتصادية فرضتها اتفاقات جديدة أكثر سوءا تأسست على اتفاق أوسلو . فمن أوسلو إلى اتفاق القاهرة 10/2/94 الخاص بالتدابير الأمنية والمعابر، ومنه إلى اتفاق الخليل 31/3/94 الذي جاء بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي وهو الاتفاق الذي جرى بين الجنرال امنون شاحاك والدكتور نبيل شعت ، ونص على مرابطة مراقبين دوليين في مدينة الخليل ، وإجراءات تنظيم دخول الشرطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا ،ثم بروتوكول باريس الاقتصادي 29 /4/ 1994 الذي ينظم العلاقة بين الطرفين ،وبعد ذلك جاء اتفاق القاهرة التنفيذي لاتفاق أوسلو 4/5/94 ووقع من طرف ياسر عرفات واسحاق رابين ووقعه كشهود كل من الرئيس المصري حسني مبارك ،وزير الخارجية الأمريكي وارن كرستوفر ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف ،ومن بعدهم وقعت مذكرات و اتفاقات كان أهمها اتفاق واي بلانتيشن 23/10/98 ما بين الرئيس أبو عمار والرئيس الإسرائيلي نتنياهو بحضور الرئيس كلنتون ،وهي اتفاقية أمنية في غالبيتها فرضت على الجانب الفلسطيني شروطا مجحفة ، ومع ذلك لم ينفذها نتنياهو واستمر الوضع متوترا والمباحثات متوقفة إلى حين وصول حزب العمل برئاسة براك إلى السلطة حيث تم تحريك مسلسل السلام وعقدت قمة في الرابع من سبتمبر 1999 في مدينة شرم الشيخ المصرية ما بين أبو عمار وباراك بحضور الرئيس مبارك والملك عبد الله ملك الأردن ووزيرة خارجية أمريكا مادلين اولبرايت ، تم فيها التوقيع على مذكرة شرم الشيخ (واي ريفر)، والتي التزم فيها براك بتنفيذ مذكرة واي ولكنه في نفس الوقت فرض على الفلسطينيين الدخول في مفاوضات الوضع النهائي قبل استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية وبالرغم من التفاؤل الذي ساد بعد توقيع مذكرة شرم الشيخ وتصريح الرئيس الفلسطيني يوم 21/99 أن إسرائيل قد أوفت بالتزاماتها ، إلا أن المماطلة الإسرائيلية بدت جلية في مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي انطلقت في العشرين من يوليو 2000 ثم في شرم الشيخ وطابا حيث وصلت إلى طريق مسدود ثم تفجرت الأوضاع مع وصول شارون للحكم ، وبعده جاءت خطة خارطة الطريق 2003 ،ثم انابوليس 2007 ، ثم جاء عهد اوباما ليدشن مرحلة جديدة من المراوغة وكسب الوقت انتهت بجولات كيري التي آلت لوقف المفاوضات في إبريل 2014.

أي تقييم لاتفاق أوسلو -إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية –والسلطة الناتجة عنه ، يجب أن لا ينصب فقط على كون المنظمة اعترفت بإسرائيل أو قبلت بنهج التسوية، أو تجاوزت الميثاق الوطني ، فهذه أمور حدثت منذ زمن سابق لتوقيع اتفاقية أوسلو ، وكل فصائل منظمة التحرير ، بما فيها المنظمات التي كانت تتلفع بشعارات الرفض ،كانت تعلم وتشارك في أحداثها،بل يجب أن ينصب التقييم حول مدى نجاح اتفاق أوسلو والسلطة الوطنية التي أنتجها في تقريبنا من هدف الدولة الفلسطينية المستقلة التي تم الإعلان عنها في دورة المجلس الوطني في الجزائر 1988 .

اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة المرتبطة به التي أنتجت السلطة الوطنية حمال أوجه، فهناك فرق كبير بين التفسير الفلسطيني للاتفاق ولوظيفة السلطة الفلسطينية وعما ستكون عليه النهاية، والتفسير الإسرائيلي له.كانت القيادة الفلسطينية الموقعة على الاتفاق ترى أن السلطة الفلسطينية خطوة أولى ستؤدي إلى عودة اللاجئين وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وهو الأمر الذي يجعل الاتفاق منسجما، حسب هذا التفسير، مع مقررات سابقة للمجلس الوطني الفلسطيني ومع فكرة السلطة المؤقتة التي وردت عام 1974، بينما كان الإسرائيليون يرون بأن الاتفاق لا يتجاوز منح الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا قد يشمل في أفضل الحالات نصف الضفة الغربية وقطاع غزة ،وقد تأكدت النوايا الإسرائيلية عندما رفضت منح الفلسطينيين الإشراف على كل الضفة الغربية بل قسمت الضفة إلى مناطق (أ) و (ب) و(ج) مع تباين في صلاحيات السلطة في هذه المناطق ،بالإضافة إلى عدم تفعيل الممر الآمن بين غزة والضفة والذي نص عليه اتفاق أوسلو،أيضا لم يتم توحيد الهوية الفلسطينية ،حتى بالنسبة للمناطق التي منحت للسلطة لتقيم عليها حكما ذاتيا فإن هذا الحكم يفتقر للركنين الرئيسيين من أركان السيادة وهما الأمن العام والتمثيل الخارجي، بمعنى أن الحكم الذاتي هو تسيير الفلسطينيين لأمورهم الداخلية على تجمعاتهم البشرية داخل (أرض إسرائيل) من وجهة نظر إسرائيل.

تكشفت النوايا الإسرائيلية لاحقا عندما اجتاح الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية في ربيع 2002 وحاصر الرئيس أبو عمار ثم اغتياله نهاية عام 2004 ، وقيام إسرائيل بالخروج من قطاع غزة من طرف واحد دون تنسيق مع السلطة الوطنية مع بقاء الحصار على القطاع ، وبعدها الموقف المعادي لواشنطن وتل أبيب من توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة نهاية نوفمبر 2012 والحصول على عضوية فلسطين كدولة مراقب ، ثم قرار انجاز المصالحة الوطنية يوم 23 أبريل 2014 في غزة .

لم يكن وجود السلطة الفلسطينية : مؤسسات وقيادات ومصالح وارتباطات مشروط بقدرتها على إنجاز هدف الدولة أو باكتسابها شرعية شعبية ، بل باستمرار وجود مسلسل تسوية لا ينتهي و أصبح من الواضح حدوث حالة انفصال ما بين السلطة الفلسطينية ومتطلبات استمرارها من جانب والمشروع الوطني الهادف لقيام دولة مستقلة على كامل أراضي 1967 وعودة اللاجئين من جانب آخر، أو بتعبير آخر أصبحنا أمام سلطة بدون مشروع وطني إن لم تكن معيقة له.هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية نلمسها من خلال أن كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات كانت تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا وتشكل عائقا حقيقيا على الأرض أمام قيام الدولة وتعزز حالة الانقسام الفلسطيني وحالة تكالب وصراع على السلطة، صراع لا يفتقر فقط للأخلاق ولقواعد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يفتقر أيضا للحس الوطني وللشروط والمتطلبات الضرورية لخدمة المشروع الوطني الذي ما جاءت السلطة إلا من اجله.

لسنوات والشعب الفلسطيني- بالرغم من تخوفات وشكوك بعض القوى والشخصيات الوطنية- يتعامل مع السلطة الوطنية في مراهنة على أنها أداة مؤقتة تساعد الفلسطينيين على إنجاز المشروع الوطني بالطرق السلمية بديلا عن خيار الحل العسكري، أو هي أداة المشروع الوطني في مرحلة تاريخية يتم فيها الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح و المقاومة كخيار استراتيجي إلى مرحلة الحل السلمي من خلال اتفاقية سلام تقول بأنها ستحقق بالسلام الأهداف الوطنية التي كان الفلسطينيون يرومون تحقيقها بالمقاومة المسلحة.بالتالي لم يكن قبول الشعب بالسلطة والتعامل معها بدافع تحسين مستوى المعيشة، فالوضع الاقتصادي والمعيشي لفلسطينيي الداخل كان أفضل مما هو عليه الحال اليوم، فلم يكن الفلسطينيون يعرفون شيئا يسمى حصارا اقتصاديا أو مشكلة راتب أو مشكلة بطالة .

كانت وما زالت مشكلة الشعب هي غياب الحرية والرغبة بالاستقلال الوطني، ومن هنا فإن الحكم على جدوى أو عدم جدوى وجود سلطة فلسطينية يكون من خلال الخطوات التي قطعتها السلطة نحو تحقيق الحرية والاستقلال وبناء مؤسسات الدولة . بالرغم من الصعوبات التي تواجه عمل السلطة بسبب الممارسات الإسرائيلية ، وبالرغم من أشكال الخلل والتجاوزات من جانب الفلسطينيين أنفسهم – وسنشير لذلك في المحور الثالث – فإن انجازات تحققت لا يمكن إنكارها ،فلأول مرة تقوم مؤسسات وطنية من وزارات وإدارات وأجهزة أمنية على رأسها فلسطينيون ،ولأول مرة يحمل الفلسطينيون جوازات سفر وهويات خاصة بهم ،أيضا برز للوجود نواة اقتصاد وطني الخ ، إلا أن كل ذلك قابل للزوال والانهيار ما دامت السلطة الفلسطينية سلطة حكم ذاتي محدود بدون سيادة وما دام الاحتلال قائما .

## المحور الثالث

## انقلاب السلطة على ذاتها وانقلاب حركة حماس عليها

السلطة الفلسطينية محل الجدل ليست السلطة بمفهوم علم السياسة أي باعتبارها أحد مكونات الدولة وشرط وجودها [[12]](#footnote-13)، فللسلطة الفلسطينية خصوصية مستمدة من خصوصية الحالة الفلسطينية . في الوضع الطبيعي توجد الدول ثم يتم تشكيل مؤسساتها التي بمجملها تسمى النظام السياسي أو تجاوزا (السلطة)، أما في الحالة الفلسطينية فقد وجدت السلطة كسلطة حكم ذاتي محدود عبر تسوية سياسية، وأُسنِد إليها أمر تدبير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الضفة وغزة وهم تحت الاحتلال، وكل مسعى للفلسطينيين وللسلطة لتأسيس دولة أو دولنة السلطة كان خارج السياق أو خارج الاتفاق وكنوع من التحايل على نصوص اتفاقية أوسلو .

وعليه فالسلطة الوطنية بقدر ما هي تعبير عن طموح ورغبة فلسطينية بأن تكون نواة لتأسيس دولة وطنية فإنها في نفس الوقت إفراز لاتفاقات تسوية أو مشروع تسوية من أهدافه تحويل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة لسلطة سياسية مقيدة باتفاقات والتزامات، وكان من الأهداف غير المعلنة لتشكيل السلطة هو إسقاط صفة الاحتلال عن مناطق السلطة وتحميل هذه الأخيرة مسؤوليات وأعباء يفترض أن تكون من مسؤولية دولة الاحتلال، كما أن السلطة قامت بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والتي بهذه الصفة اعترفت بإسرائيل وبخيار التسوية السلمية.

وهكذا وطوال عقدين من الزمن كانت السلطة محل تجاذب ثلاث قوى:

الأولى : إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تريدان أن تكون السلطة مجرد غطاء يخفي واقع الاحتلال ونوع من الملهاة للفلسطينيين ليتصارعوا فيما بينهم على السلطة وداخل السلطة على المواقع والامتيازات، وقد عملت هذه القوى المعادية على جعل السلطة مصيدة للفلسطينيين ومقبرة لطموحاتهم الوطنية وكبلوها بالتزامات وشروط حدّت من قدرتها على أن تكون سلطة وطنية بمعنى الكلمة.

الثانية : غالبية الفلسطينيين وكل من يدعم قضيتهم اللذين أرادوها سلطة تمثل امتداداً لحركتهم التحررية وليس بديلاً لها، سلطة تؤسس لدولة مستقلة على أساس قرارات الشرعية الدولية لأنه لا دولة بدون سلطة وطنية، وقد عمل وناضل كثير من الجنود المجهولين وغير المجهولين بصدق لتكون السلطة رمزاً وعنواناً لمشروع وطني يحفظ الهوية الوطنية ويؤسس لدولة.

ثالثا : حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي ، وخصوصا الأولى التي عارضت قيام السلطة من حيث المبدأ ورفضت المشاركة في مؤسساتها وانتخاباتها واستمر الأمر كذلك حتى عام 2005 حيث أصبحت حماس تسعى بدورها للسلطة ولكن كنقطة انطلاق لمشروع إسلاموي وليس وطني.

إن كان من المفهوم أن تقوم إسرائيل بكل ما من شأنه إضعاف السلطة الوطنية كأداة لبناء مؤسسات الدولة وإفقادها دورها الوطني من خلال استمرار الاستيطان والتهويد والحواجز وتقييد التجارة وإضعاف الاقتصاد والحصار الخ ، إلا أن خللا داخليا في السلطة ساعد الإسرائيليين على تنفيذ مآربهم في إضعاف السلطة ، حيث مارست أطراف فلسطينية سلوكيات أضعفت كثيرا السلطة ، سواء كانت هذه الأطراف من داخل السلطة أو كانوا من معارضيها .

# أولا : الصراعات داخل السلطة الوطنية كعائق أمام دولنة السلطة

كان من أهداف إسرائيل ومخططو التسوية أن يكون تأسيس السلطة الفلسطينية حالة انقلابية على منظمة التحرير وعلى المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني، وإن كانت السنوات الأولى لتأسيس السلطة حملت آمالا واعدة عند الفلسطينيين إلا أن السلطة سرعان ما بدأت تنزلق تدريجيا بعيدا عن الآمال والطموحات الوطنية. الخلل الذي شاب ممارسات السلطة سواء على مستوى الفساد الإداري والمالي أو في مفاوضاتها مع إسرائيل أو على مستوى التنسيق الأمني، أعطى لإسرائيل الدافعية لتنفيذ مخططها لفصل غزة عن الضفة كما أعطى حركة حماس مزيدا من المبررات لتُقدِم على انشقاقها وانقلابها .

مع توقيع اتفاقية أوسلو تم الانتقال من مشروع وطني مستقل-نسبيا- ومقاوم، لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة أو تسوية مغامرة ، مما أدى لحدوث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع وبالتالي غياب إستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية سلام أو إستراتيجية مقاومة، وأصبح المشروع الوطني رهينة عملية سلمية انحرفت عن مسارها، وما أنتجت من اتفاقات. الأخطر من ذلك أن النظام السياسي الذي مثلته السلطة أصبح أسير الموافقة الإسرائيلية حتى يجوز القول بأن إسرائيل أصبحت أحد مكونات (النظام السياسي الفلسطيني) الذي مثلته السلطة الفلسطينية الملتزمة باتفاقية أوسلو.

كان من أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني بقراري 242 و338 تحديدا هو إفقاد هذا المشروع لشرعيته التاريخية ولاستقلاليته الوطنية وهي الاستقلالية التي دخلت المنظمة دفاعا عنه عدة حروب ومواجهات مع أكثر من دولة عربية. [[13]](#footnote-14)

لم يعد من الممكن إنجاز المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، والانسحاب مرتبط بنجاح عملية تسوية تلتزم بقرارات الشرعية الدولية ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات الدولية الراهنة مرتبط بالموافقة الإسرائيلية، وما يجعل الشرط الإسرائيلي شرط لزوم وضرورة لقيام المشروع الوطني كمشروع دولة هو الجغرافيا السياسية، حيث تفصل أراضي إسرائيل ما بين الضفة وغزة، وبالتالي استحالة التواصل ما بينهما إلا بموافقة إسرائيل. ولنتصور أن الفلسطينيين في الضفة وغزة قاموا بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال أو أجبَر المنتظم الدولي إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين دون موافقة إسرائيل أو وجود قوة تجبرها على ذلك أو أن يتم هزيمتها عسكريا ؟.

وهكذا ، نتيجة تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات ونتيجة لأخطاء صاحبت ممارسات السلطة وزيادة خضوعها لشروط الاحتلال وعجزها عن فرض شروط السلام العادل أصبحت المسافة تتباعد ما بين واقع السلطة واستحقاقات المشروع الوطني ، بل أصبحت في بعض أوجهها معيقة لإنجاز هذا المشروع. هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية لمسناها خصوصا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في مايو 1999 المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو، بحيث أصبح كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، إلا وتشكل عائقا حقيقيا على الأرض أمام السلام الحقيقي لأنها تمنح إسرائيل مزيدا من الوقت لاستكمال مشاريعها الاستيطانية والتهويدية وبالتالي تُضعف من فرص السلام بما يضعف موقف وموقع دعاة السلام لصالح المعارضين من الطرفين. كما أن كل خطوة نحو السلطة أو لتكريسها وحمايتها باتت مرتبطة بالإرادة الإسرائيلية والأمريكية وتخدم سياستهما، أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب المشروع الوطني وهو ما يعزز حالة الانقسام الفلسطينية.

ممهدات الانقسام والانقلاب على المشروع الوطني من داخل المنتسبين للسلطة الوطنية بدأت بعد قمة كامب ديفيد 2000 حيث أصر الرئيس أبو عمار على رفض الخضوع للمقترحات الأمريكية والإسرائيلية للتسوية وأصر على التمسك بالأسس التي قامت عليها التسوية ورفض أن تتحول السلطة لروابط قرى أو وكيل عن الاحتلال حتى وإن تطلب الأمر العودة لحالة التحرر الوطني وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في المقاومة ، فيما كان آخرون من الفلسطينيين وخصوصا محمد دحلان وخالد سلام يريدون الموافقة على هذه الشروط بل واتهموا الرئيس أبو عمار أنه فوت فرصة تاريخية بعدم الموافقة على الرؤية الأمريكية ، مع أن الأمريكيين لم يقدموا مبادرة متكاملة أو واضحة بل مقترحات شفوية يريدون من الرئيس الموافقة عليها دون أن يلتزموا بشيء مكتوب .

أصبح الانقسام الداخلي في السلطة وداخل حركة فتح أكثر وضوحا منتصف يونيو 2002 عندما حاصرت القوات الإسرائيلية مقر الرئيس أبو عمار بالمقاطعة يوم 7 يونيو [[14]](#footnote-15)، وفي 14 يونيو ألقى الرئيس بوش خطابا أعلن فيه مقاطعة أبو عمار وطالب الشعب الفلسطيني بالبحث عن قيادة جديدة وتزامن ذلك مع تصريحات واضحة وخصوصا من طرف رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بضرورة التخلص من أبو عمار، في تلك الفترة لم يكن أبو عمار محاصرا فقط من طرف الجيش الإسرائيلي في المقاطعة وسياسيا من طرف واشنطن ودول عربية رفضت السماح له بمخاطبة شعبه والعالم تليفونيا أثناء عقد قمة بيروت، بل تمت محاصرته داخليا من تيار كان يتشكل بصمت من بعض قيادات جهاز الأمن الوقائي وقيادات فتحاوية وغير فتحاوية شهرَّت بأبي عمار وشوهت صورته وحاولت أن تلصق به كل سلبيات وأخطاء حركة فتح ومنظمة التحرير والسلطة، وبدأت تشكل قيادة بديلة لقيادة أبو عمار ونهجه ، قيادة أقل تصادما مع واشنطن و إسرائيل، وكان تغيير القانون الأساسي الفلسطيني بما يسمح بوجود رئيس وزراء أبرز الملامح الدستورية لهذه المرحلة .

منذ قرار واشنطن وإسرائيل التخلص من الرئيس أبو عمار انتشرت وبشكل كبير حالة من الفوضى والانفلات الأمني، بحيث لم يكن يمر يوم إلا وتتم عملية خطف أو قتل أو سرقة أو اعتداء على مؤسسات السلطة أو الممتلكات العامة والخاصة وخطف للأجانب، وتزايدت الحالات العسكرية التي كان الناس يتناقلون أن وراء غالبيتها السيد محمد دحلان وحركة حماس ،وكانت هذه الظاهرة منتشرة في قطاع غزة أكثر من الضفة . في تلك الفترة كان قطاع غزة منطقة نفوذ لمحمد دحلان ومركز قوته في مواجهة الرئيس أبو عمار كرئيس شرعي وفي مواجهة حركة حماس كقوة غير شرعية رسميا إلا أن لها حضورا شعبيا كبيرا.

لم يكن هدف تل أبيب وواشنطن من خلال زعمهما عدم وجود شريك فلسطيني للسلام ودعوة الشعب الفلسطيني للبحث عن قيادة جديدة البحث عن قيادة فلسطينية تشاركهم تنفيذ الاتفاقات الموقعة والوصول للدولة الفلسطينية ، بل كان الهدف الالتفاف على الاتفاقات الموقعة وتهيئة الأوضاع لتنفيذ مخطط فصل غزة عن الضفة موظفين الفوضى التي آلت إليها الانتفاضة ، وبالتالي كانوا بحاجة لقيادة فلسطينية جديدة تقبل ولو بالسر هذا المخطط أو تسكت عنه لعجزها عن مواجهته.

في تلك الفترة الحرجة برز وبقوة شخص محمد دحلان الذي ترأس وأسس جهاز الأمن الوقائي في غزة وتولى لاحقا منصب وزير داخلية ومنصب مستشار الرئيس أبو مازن للأمن القومي، وكان الرجل يتصرف وكأنه سيد قطاع غزة والآمر الناهي فيه، وكان موكبه لا يقل عن موكب الرئيس وحراسه أكثر من حراس الرئيس،وله عدة مقرات يتنقل بينها. لم يكن ظهور دحلان مجرد تعبير عن قيادات سياسية شابة كما حاولت جماعته الترويج، بل برز كزعيم سياسي مدعوم بقوة عسكرية قائمة بذاتها تربطها علاقات ملتبسة بأجهزة السلطة وبقوات فتح العسكرية ، وكذلك بالإدارة الأمريكية وإسرائيل.

بالإضافة لهيمنة محمد دحلان على جهاز الأمن الوقائي فقد شكل فرقة الدعم والإسناد والتي سماها المواطنون (فرق الموت) وميلشيات عسكرية تابعة له مباشرة أو غير مباشرة من خلال التمويل والتسليح و كان له رأي في تشكيل الحكومات،الأهم من ذلك أن هذه القوة لدحلان تركزت في قطاع غزة فقط حتى أُطلق على قطاع غزة أسم (دحلانستان) وكانت شكوك قوية تدور حول هذا التمركز لقوة دحلان في قطاع غزة متزامنا مع مشروع شارون للانسحاب من قطاع غزة ومع حالة الفوضى والانفلات الأمني التي سادت القطاع مع الدور الغامض لجهاز الأمن الوقائي، هذا الجهاز الذي تم تأسيسه أصلا ليضمن استمرار وجود السلطة والتزامها بعملية التسوية وليقمع كل من يفكر باستنهاض المشروع الوطني كحركة تحرر. وما يلفت الانتباه أنه تم حل فرقة الموت بقرار من رشيد أبو شباك مدير الأمن الوقائي في نهاية شهر نوفمبر 2004 أي بعد أيام من اغتيال الرئيس أبو عمار !.

تزامنا مع اغتيال الزعيم أبو عمار وحالة الفوضى التي سادت مناطق السلطة الفلسطينية قررت إسرائيل الخروج من قطاع غزة دون اتفاق رسمي مع السلطة ،وهذا ما تم بالفعل خريف 2005 مما زاد من تدهور أوضاع السلطة وتصاعد حضور حركة حماس ،ولم تنجح الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 25 يناير 2006 بطلب وضغط من واشنطن وتسهيلات من إسرائيل في إخراج السلطة الوطنية من مأزقها حيث رفضت حركة فتح وفصائل منظمة التحرير المشاركة في الحكومة التي شكلتها حركة حماس كما رفضت حماس التجاوب مع طلبات الرئيس أبو مازن بتبني برنامج سياسي يعبر عن التوافق الوطني ومقبول دوليا،كما فشلت حكومة الوحدة الوطنية التي استمرت لثلاثة أشهر فقط ،وانتهى الأمر بالانقلاب الذي أقدمت عليه حركة حماس وانقسمت السلطة الوطنية إلى سلطتين وحكومتين وتم طي مرحلة والدخول في مرحلة جديدة أهم سماتها الانقسام السياسي والجغرافي والاجتماعي بل والنفسي بين منطقتي السلطة الوطنية .

# ثانيا : انقلاب حركة حماس على السلطة الوطنية لصالح مشروع الإسلام السياسي الإخواني.

انقلاب بعض مكونات السلطة على السلطة وعلى المشروع الوطني والخلافات داخل حركة فتح وتوفيرهم لمناخ انقسام متعدد الأبعاد في السلطة وعليها، لم يكن بخطورة الانقسام الذي أحدثته حركة حماس.لا شك أن الانقسام داخل السلطة ساعد حركة حماس في انقلابها على السلطة الوطنية، إلا أن الفكرة والمخطط كانا متواجدين منذ تأسيس حركة حماس التي كانت تعمل كل ما فيه إساءة وإفشال للمنظمة وللسلطة وللمشروع الوطني.

ما بين 1994 حيث تأسست السلطة و2004 حيث قرار حماس المشاركة بالانتخابات البلدية، مارست حركة حماس كل ما من شأنه إضعاف السلطة الفلسطينية وتعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من خلال رفض المشاركة بالانتخابات التشريعية التي جرت عام 1996 بل صدرت فتاوى من شيوخ حماس تُكفر الانتخابات ومن يشارك فيها ، كما رفضت حماس المشاركة في أية من مؤسسات السلطة ورفضت الاعتراف بشرعيتها كما أثارات الشكوك والاتهامات حول كل تصرفاتها . خلال وجود السلطة وفي ظلها وبمعرفتها شكلت حركة حماس دولة داخل الدولة: مستشفيات ومدارس وجامعات وجمعيات ومليشيات خاصة بها ، بالإضافة إلى علاقاتها وتحالفاتها الخارجية المستقلة عن السلطة.

الشيء الخطير والملفت للانتباه في تلك المرحلة أن كل عملية عسكرية كانت تقوم بها حركة حماس داخل الخط الأخضر أو في مناطق السلطة كانت ترد عليها إسرائيل بضرب مقرات السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية بما فيها المطار ومشروع الميناء والوزارات ،وتحميل الرئيس أبو عمار المسؤولية !، وكانت النتيجة إضعاف السلطة الفلسطينية ثم اجتياح الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس أبو عمار في المقاطعة ، في مقابل تزايد شعبية وحضور حركة حماس !.

استمر التوتر بين الطرفين- حركة حماس من جهة والسلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح من جهة أخرى- إلى درجة الاحتكام للسلاح وما يشبه الحرب الأهلية ،واتهمت حركة فتح حركة حماس بأنها وراء اغتيال عدد من قادتها ومن المسئولين في السلطة وخطفت عددا آخر، و اندلعت معارك سقط فيها العديد من القتلى، ولم تنجح جهود الوفد الأمني المصري المرابط في قطاع غزة من وقف الاشتباكات أو وضع حد للتوتر.

جاءت خطة شارون للخروج من غزة واستكمال خروجه في سبتمبر 2005 في ظل حالة الاحتقان الداخلي والفوضى وخصوصا في قطاع غزة حيث الحضور العسكري والسياسي للحركة أكبر بكثير مما هو في الضفة، ثم يليها مباشرة انتخابات تشريعية قبل التوصل لمصالحة وطنية أو اتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية، ليثير كل ذلك تساؤلات عميقة حول علاقة الخروج من غزة والانتخابات بالانقلاب اللاحق ثم الانقسام؟ وهل أن خطة شارون جزء من مخطط متعدد الأطراف كانت قيادات في حركة حماس مشاركة فيه بطريق مباشرة أو غير مباشر عن طريق وسطاء ، وهو مخطط وعد حركة حماس بإمارة أو حكومة في قطاع غزة مقابل وقف عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر؟.

كان يُفترض أن تكون انتخابات 25 يناير 2006 حلا لأزمة النظام السياسي- السلطة الوطنية- ولكن وحيث إنها لم تنطلق من حسن نية ولا من منطلق الإيمان بالديمقراطية ولأنه لم يسبقها الاتفاق على ثوابت النظام السياسي، فقد أدت الانتخابات لتعميق الانقسام حيث فسرت حركة حماس فوزها بالانتخابات التشريعية وكأنه تفويض لها بقيادة الشعب الفلسطيني وبالتالي من حقها تغيير أسس ومرجعيات السلطة ، متجاهلة أن مرجعية السلطة هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن الانتخابات التي فازت فيها كانت لأعضاء مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي ناتجة عن اتفاقات تلتزم بها السلطة.

يبدو أن حركة حماس أرادت أن توظف آلية ديمقراطية لتنفيذ انقلاب كجزء من مخطط متعدد الأطراف مُعد مسبقا، وعندما فشل الانقلاب عن طريق صناديق الانتخابات وتم فرض الحصار على الحكومة التي شكلتها حركة حماس بعد خطف الجندي شاليط بمشاركة من حركة حماس تراجعت وقبلت بنتائج تفاهمات مكة وشكلت حكومة توافق وطني، إلا أن معسكر الانقسام وتداخل الأجندة الخارجية وخصوصا إسرائيل كان أقوى من معسكر التوافق والمصالحة الوطنية فكان اللجوء للحسم العسكري والانقلاب، وهو في حقيقة الأمر ليس حسما ولا انقلابا بالمفهوم الدقيق للكلمة بل اصطناع انقلاب لتبرير مخطط الفصل والسيطرة على القطاع .

لا نشكك بأن حركة حماس فازت بالانتخابات ولا نشكك بحقها بناء على ذلك بتشكيل الحكومة،ولا ننفي أن وضع السلطة قبل الانتخابات كان من التردي بما يستدعي ضرورة التغيير بالانتخابات أو غيرها من الوسائل، ولكن النوايا المُسبقة عند بعض قيادات حركة حماس والتي أشرنا إليها والفصل الجغرافي الواقع ما بين الضفة وغزة، جعل الانتخابات عاملا معززا للانقسام السياسي والبرامجي والجغرافي ، مما أدى لتدمير المشروع الوطني وإضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل كبير.

بعد انقلاب حركة حماس على السلطة الوطنية وسيطرتها على قطاع غزة يوم 14 يونيو 2007 أصبحنا أمام مشهد فلسطيني مختلف ،فهناك سلطة وحكومة في غزة وسلطة وحكومة في الضفة ،وكلاهما تحت الاحتلال ولكل منهما مرجعيتهم الخاصة ،بل صدرت خلال الانقسام قوانين وتشريعات في كلا الطرفين لا تتفق مع القانون الأساسي للسلطة. أصبحت غزة وكأنها تحت حكم جماعة الإخوان المسلمين والمعركة الدائرة في غزة وكأنها معركة الإخوان المسلمين حيث حشدت هذه الأخيرة كل جهودها على مستوى العالم لرفع الحصار عن غزة في تجاهل لما يجري في الضفة والقدس .

مع الانقسام استطاعت إسرائيل فرض معادلة خطيرة وهي إسرائيل في مواجهة عسكرية دموية مع أهل غزة وفصائل المقاومة في غزة ، و إسرائيل في مواجهة السلطة ودعاة التسوية السلمية في الضفة الغربية، وبمقتضى هذه المعادلة لم يعد الصراع كما كان سابقا ،إسرائيل في مواجهة كل الشعب الفلسطيني وهو ما كان عليه الحال طوال تاريخ القضية الفلسطينية وهو ما لمسناه خلال انتفاضة 1987 ثم انتفاضة الأقصى 2000 .

بمقتضى معادلة ما بعد الانقسام أصبحنا نسمع عن حرب إسرائيل ضد قطاع غزة والعدوان على قطاع غزة فيما تتم عملية إخراج الضفة من ساحة المواجهة المباشرة ومن مجال نظر العالم بالرغم من أن ما يجري في الضفة أكثر خطورة مما يجري في قطاع غزة ،حتى شعارات المتظاهرين في العالم أصبحت تقول لبيك غزة ونصرة غزة وليس لبيك فلسطين ونصرة فلسطين، ونسمع في نفس الوقت عن الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس فيما فلسطينيو غزة مجرد مراقبين عن بعد لا حول لهم ولا قوة في مساندة أهلهم في الضفة .

نخلص فيما يتعلق بعلاقة حركة حماس بالمشروع الوطني وبالسلطة أن غموض والتباس موقف الحركة لا يخفي حقيقة أنها ظهرت أصلا كبديل لمنظمة التحرير بل يمكن القول إن ما جرى من انقسام وسعي من حماس بالتفرد بدولة أو إمارة دينية في قطاع غزة كان واردا منذ فترة طويلة عند قادة حركة حماس ليس فقط من خلال استعداد الشيخ احمد ياسين بالقبول بدولة في حدود 1967 وهو الموقف الذي تكرر أخيرا على لسان السيد خالد مشعل في لقاء المصالحة بالقاهرة أخيرا، بل واضحا من كتابات لقادة ومفكرين من حماس منذ بداية التسعينيات، فالدكتور احمد يوسف تحدث عام 1990 عن دولة التمكين التي تحكمها نخبة ملتزمة بالإسلام سلوكا ودستورا ومنهاج حياة. ولو لم يتم إسقاط حكم الرئيس الإخواني مرسي في مصر بعد ثورة 30 يونيو 2013 لقامت دولة غزة سواء بحدودها الحالية أو الموسعة باتجاه سيناء.

## المحور الرابع

## السلطة بين خياري الحل وتغيير الوظائف

لسنوات طوال ومع استمرار الوضع المالي للسلطة في التأزم لدرجة عجزها في بعض المراحل عن دفع الرواتب لموظفيها ومع استمرار حالة الفقر والبطالة ، كان الحديث يدور حول إصلاح السلطة إداريا وماليا ، وغالبا ما كان يتم تدارك الأمر مؤقتا من خلال دفع الجهات المانحة ما عليها من التزامات أو بالقيام بمشاريع إغاثة عاجلة والدفع نحو بناء بعض المؤسسات والمشاريع في إطار بهرجة إعلامية توحي وكأن الاقتصاد الفلسطيني استعاد عافيته، وفي واقع الأمر تمكن رئيس الوزراء السابق الدكتور سلام فياض تنشيط الاقتصاد الفلسطيني لحين من الزمن وخصوصا بعد الدعم الذي حصل عليه في مؤتمر أنابوليس أواخر 2007 وأشادت مؤسسات مالية دولية بما تحقق ،إلا أن الممارسات الإسرائيلية على الأرض وعدم التزام الجهات المانحة بوعودها كان يسبب إحراجا للسلطة الوطنية ويُظهرها بمظهر العاجز وأحيانا المتواطئ .

بعد توقف المفاوضات نهاية عام 2009 وتزايد الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية وتكريس حالة الانقسام ما بين الضفة وغزة مع فشل محاولات تحسين الوضع الاقتصادي ، تم الانتقال من الحديث عن إصلاح السلطة إلى التفكير الجاد بحل السلطة وهو حديث لم يقتصر على بعض المثقفين والكتاب بل تطرق إليه الرئيس أبو مازن نفسه ولو بطريقة غير مباشرة ، كما تصاحب الحديث عن حل السلطة بتصريحات لقادة من داخل منظمة التحرير – منهم احمد قريع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - حول نهاية المراهنة على حل الدولتين والمطالبة بخيار الدولة الواحدة .

سبق وأن طالبنا منذ عام 2006 بالتفكير الجاد بحل السلطة ولكن بعد أن تتم تهيئة المؤسسات والمرجعيات التي ستملأ فراغ انهيار أو حل السلطة حتى لا يكون بديل السلطة الفوضى أو حكم الميليشيات المسلحة أو كانتونات تديرها إسرائيل عن بُعد، وقلنا بأن المطلوب ليس قرارا مرتجلا بحل السلطة بل المطلوب إعادة النظر بوظائف السلطة ومرجعيتها وقيادتها وخصوصا بعد القرار ألأممي بالاعتراف بفلسطين دولة مراقب.[[15]](#footnote-16) ما كان لهذه الأصوات أن ترتفع لولا الإحساس بأن استمرار السلطة على حالها يخفي حقيقة وجود الاحتلال وممارساته الاستيطانية حيث مقابل كل دولار يَرِد للسلطة وكل يوم يمر على مفاوضات بدون مرجعية أو أهداف واضحة يكون مقابله شبر ارض تستولي عليه إسرائيل.

لم يصبح الحديث عن مستقبل السلطة حديثا جادا ومحل تداول أصحاب القرار إلا خلال العامين الماضيين وتسارعت وتيرته في ربيع 2014 عندما التقت ثلاثة أحداث:

1. اعتراف الجمعية العامة للأمم بفلسطين دولة مراقب بأغلبية 138 صوتا نهاية عام 2012 . هذا الاعتراف ألأممي يعتبر مؤشرا على تحولات في الموقف الدولي تجاه الصراع في المنطقة ، كما أنه عكس حالة من القناعة لدى غالبية شعوب العالم بأن الصراع في المنطقة لن يتم حله إلا في حالة قيام دولة فلسطينية مستقلة. كما أن القرار أثار جدلا داخليا غير مسبوق حول قضايا إستراتيجية، كمرجعية النظام السياسي الفلسطيني وموقع السلطة فيه وموئل صناعة واتخاذ القرار الوطني بعد الاعتراف بفلسطين دولة ،كذلك مستقبل السلطة الفلسطينية التي قامت تنفيذا لاتفاقية أوسلو.
2. وصول جولة المفاوضات التي باشرها كيري في أغسطس 2013 إلى نهايتها مع نهاية أبريل 2014 دون تحقيق أي تقدم. فشل هذه الجولة من المفاوضات وما ترتب عليه من تقديم طلبات عضوية لمنظمات دولية وتحريك ملف المصالحة الوطنية لا يعني مغادرة نهج التسوية السلمية وحتى التخلي عن مبدأ المفاوضات ، بل يعني أنه في حالة العودة للمفاوضات فستعود على أسس جديدة، ونعتقد أنه سيتم العودة للمفاوضات حيث كل الأطراف غير راغبة وغير قادرة على تحمل استحقاقات فشل التسوية السياسية والدخول في مواجهة مسلحة أو انتفاضة فلسطينية مما يعني أن السلطة ستستمر لحين من الزمن.
3. تحرك ملف المصالحة الوطنية بعد لقاء مخيم الشاطئ في غزة 23 أبريل 2014. ففي حالة تشكيل حكومة تكنوقراط فمن المرجح أن تكون حكومة سلطة وطنية ملتزمة بالسلام وبإسرائيل وهو ما أكد عليه الرئيس الفلسطيني في اجتماع المجلس المركزي . ولا نعتقد أن المصالحة كما وردت بنودها في اتفاق المصالحة تتعارض ولو مرحليا مع استمرار سلطة الحكم الذاتي ، وفي ظني أن نجاح المصالحة سيعزز نهج المفاوضات وسلطة الحكم الذاتي ولن تكون بديلا عنهما إلى حين قرار إجراء انتخابات لرئيس ومجلس تشريعي لدولة فلسطين .

هذه الأحداث دفعت الرئيس أبو مازن في خطابه الأخير أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الحديث الصريح عن عدم جدوى الاستمرار في الوضع الحالي للسلطة وضرورة البحث في مستقبلها، ليس بالضرورة لأنها فشلت بل لأنها استنفذت أغراضها ولا يمكن أن تستمر السلطة إلى ما لا نهاية دون قدرة على تحقيق انجازات وطنية ذات أهمية سوى دفع رواتب الموظفين والقيام بأعباء ومسؤوليات إعاشة الفلسطينيين وهم تحت الاحتلال وهي مهمة من مهمات الاحتلال .

تزامن هذه الأحداث الثلاثة وضع السلطة الفلسطينية على المحك كما وضعت الرئيس أبو مازن كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية صاحبة القرار بتأسيس السلطة الوطنية والمسؤولة عن ملف المفاوضات والمبادِرة بالذهاب إلى الأمم المتحدة أمام مفترق طرق :

1. العودة للمفاوضات مع تحسين وتقوية وضع المفاوض الفلسطيني من خلال المصالحة الوطنية وعضوية مؤسسات دولية وتحديد مرجعية المفاوضات وحدود دولة فلسطين، وهذا معناه الحفاظ على السلطة الوطنية مع تغيير بعض قواعد التعامل السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ،وهذا يعني أن الانتخابات القادمة ستكون لرئيس سلطة الحكم الذاتي ولمجلس تشريعي لسلطة الحكم الذاتي كما أن الحكومة ستكون حكومة سلطة حكم ذاتي .
2. مغادرة كل الحالة السابقة بما فيها المفاوضات في إطار اتفاقية أوسلو ولواحقه واستحقاقاته ، والانتقال من حالة سلطة حكم ذاتي لسلطة دولانية تستمد شرعيتها من القرار الأممي بدولة فلسطين وليس من أوسلو، ويترتب على ذلك أن الحكومة القادمة يجب أن تكون حكومة دولة والانتخابات ستكون لرئيس دولة فلسطين ولمجلس تشريعي للدولة الفلسطينية .
3. استمرار الأمور على حالها من خلال ، بقاء ملف المصالحة في حدود تشكيل حكومة تدير سلطتين وكيانين واحد في غزة والآخر في الضفة مما يسمح بفك الحصار نسبيا عن قطاع غزة وحل إشكالية العلاقة مع المصريين ، والاكتفاء بما أُنجز بالنسبة لعضوية المنظمات الدولية .

إلى الآن لا يبدو أن القيادة حسمت أمرها بالتخلي عن المفاوضات والاتفاقات الموقعة ليس لغياب الإرادة في الانتقال إلى الدولة بل لغياب القدرة أو الخوف من تداعيات قرار بحل السلطة أو دولنتها بدون موافقة إسرائيلية وأمريكية على أوضاع الفلسطينيين في الضفة وغزة ، وإمكانية إقدام إسرائيل على خطوات أحادية كضم مناطق من الضفة لإسرائيل أو انسحاب أحادي الجانب من بعض مناطق الضفة دون تمكين السلطة أو أي جهة رسمية فلسطينية تحل محلها من الإشراف على هذه المناطق،أيضا عدم ضمان موقف أمريكي وأوروبي بل وعربي داعم لهذا الموقف الفلسطيني.

# المشكلة ليست في وجود السلطة بل في وظائفها

بالرغم من كل الانتقادات الموجهة لأداء السلطة وقد سبق الإشارة إليها، ومع التأكيد بضرورة وضع حد للدور الوظيفي التي كانت تؤديه السلطة فعشرون عاما أكثر من كافية للحكم بأن استمرار السلطة الفلسطينية على حالها لم يعد يخدم الفلسطينيين بل أوصلتهم إلى أوضاع مزرية ،بالرغم من كل ذلك فقد حقق الفلسطينيون خلال سنوات السلطة منجزات يجب الحفاظ عليها، كوجود مؤسسات وطنية وكوادر مدربة ومنظومات قانونية ومنهج تعليم فلسطيني وأجهزة أمنية مدربة – مع الحاجة لتغيير عقيدتها العسكرية - وعلاقات مع دول العالم الخ ، وهي أمور ستساعدهم عند الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة .

سواء عاد الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات بمرجعيتها السابقة أو بمرجعيات جديدة ، وحتى في حالة الاستمرار في التوجه لاكتساب مزيد من العضوية في المنظمات الدولية ... فإن السلطة ستستمر لحين من الزمن ولا نعتقد أن من الحكمة حل السلطة قبل ضمان بديل وطني يملأ الفراغ ، وخصوصا أننا نعتقد أن المرحلة القريبة ليست مرحلة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل مرحلة إدارة أزمة ، ولا نعتقد أو نتمنى أن تُقدِم القيادة الفلسطينية على أي تسوية نهائية في ظل موازين القوى الراهنة والوضع العربي والإقليمي، لكل ذلك فمن المتوقع أن يستمر الفلسطينيون في الضفة الغربية في العيش في ظل سلطة فلسطينية لحين من الزمن، وهذا ما يتطلب إدخال تغيير على وظائف السلطة وأهدافها وعلاقاتها لتقترب وتتجاوب أكثر مع الوضع الجديد الناتج عن المنجزات على صعيد الشرعية الدولية والمصالحة الوطنية وعن اتضاح حقيقة أن إسرائيل لا تريد الانسحاب من الضفة وغزة والالتزام بالاتفاقات الموقعة بهذا الشأن.

المطلوب التحرر بالتدريج من التزامات السلطة الفلسطينية المترتبة عن اتفاقية أوسلو وتوابعها ما دامت إسرائيل نفسها لم تلتزم بما عليها من استحقاقات بمقتضى هذه الاتفاقات . في هذا السياق يمكن فتح ملف التنسيق الأمني ،فهذا التنسيق الذي يخدم الأمن الإسرائيلي بشكل كبير دون حماية امن الفلسطينيين كشعب ولا أمن السلطة الفلسطينية بل كان سببا في توتير الجبهة الفلسطينية الداخلية ، يجب إعادة النظر به ورهن أي خطوة في سياقه بالتزام إسرائيل بما عليها ،دون أن يعني ذلك وقف التنسيق نهائيا ومرة واحدة إلا إذا رغبت إسرائيل بذلك، والكل يعلم أن إسرائيل كانت تبرر التنسيق الأمني بأنه يخدم الطرفين من خلال مواجهته للجماعات الإرهابية أو المعادية للسلام أو الزعم أن التنسيق الأمني يخدم السلطة لأنه يمنع حركة حماس من التواجد في الضفة وإمكانية سيطرتها على السلطة ! والآن انكشفت الحقيقة بأن إسرائيل الدولة ومستوطنوها هم من لا يريدون السلام وهم من يمارسون الإرهاب ، كما أن اتفاق المصالحة الفلسطينية وقبله الهدنة التي وقعتها حركة حماس مع الإسرائيليين برعاية وضمان الرئيس المصري محمد مرسي وما طرا على حركة حماس من تغيرات، كل ذلك يبطل من أهمية فزاعة حركة حماس .

أيضا يمكن إعادة النظر بشكل متدرج بالعلاقات الاقتصادية بين السلطة وإسرائيل وبين القطاع الخاص الفلسطيني وإسرائيل، وفي هذا السياق يجب التعامل بحزم مع رجال أعمال فلسطينيين يتعاملون مع نظرائهم الإسرائيليين بل ومع رجال أعمال من المستوطنات،وللأسف فإن رجال أعمال كبار يبرزون على المشهد السياسي يقفون على رأس المتعاملين الماليين والتجاريين مع الإسرائيليين بل ويفتحون الأسواق الفلسطينية والعربية أمام المنتجات الإسرائيلية بما فيها منتجات المستوطنات .

**خاتمة**

طوال عقدين من الزمن تعرضت السلطة الوطنية الفلسطينية لكثير من الانتقادات الداخلية لدرجة اتهامها بالخيانة وخدمة أغراض إسرائيل ، وهو حكم عام أنبنى على سلوك منفرد أو نهج ملتبس لبعض مكونات السلطة . لا يعني هذا أن السلطة كانت عند طموحات وآمال الشعب الفلسطيني أو أنها حققت ما كان مأمول منها حتى عند مؤسسيها وأصحابها ، وصحيح أنه في ظل وجود السلطة تزايد الاستيطان والتهويد وحدث الانقسام وتزايدت معدلات البطالة والفقر ، ولكن الخلل ليس في مبدأ وجود سلطة وطنية تدير أمور الفلسطينيين ولكن في إسرائيل التي عملت كل جهودها لإفقاد السلطة وطنيتها ومنعها من أن تكون متجاوبة مع مراهنة الفلسطينيين عليها كأداة للوصول إلى الدولة ، أيضا المشكلة في سوء إدارتها وغياب إستراتيجية وطنية حولها.

وبالتالي المطلوب اليوم توظيف ما تم انجازه في زمن السلطة من مؤسسات وكوادر وعلاقات خارجية والانتقال مباشرة نحو دولنة السلطة بممارسات على ارض الواقع بموافقة إسرائيل أو بدون موافقتها، وهذا يتطلب ليس فقط إعادة النظر بالتزامات مفروضة على السلطة نتيجة التسوية كاتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي ، بل أيضا إبعاد البعض من نخبة السلطة الذين وظفوا السلطة لمصالحهم الخاصة .

1. - صلاح خلف ،فلسطيني بلا هوية ،الكاظمية للنشر ،الكويت ، ص : 135 [↑](#footnote-ref-2)
2. - تذكر أدبيات حركة فتح أن فاروق القدومي (أبو اللطف) طرح عام 1968 فكرة قيام دولة في الضفة وغزة ولكن لم يتم تبني هذه الفكرة رسميا ،وقبل ذلك وفي عام 1959 طالبت نشرة (فلسطيننا) التي كانت تعتبر لسان حال حركة فتح قبل أن تعلن عن نفسها رسميا بقيام كيان للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للحكم العربي في الأردن ومصر . [↑](#footnote-ref-3)
3. - المصدر نفسه ،ص:218 [↑](#footnote-ref-4)
4. - المصدر نفسه ،ص: 220 [↑](#footnote-ref-5)
5. -المصدر نفسه ، ص: 225 [↑](#footnote-ref-6)
6. - في مارس 1972، طرح الأردن مشروعا سماه المملكة العربية المتحدة، يقوم على أساس وحدة ضفتي الأردن في مملكة واحدة يمثل شرق النهر القطر الأردني، وغرب النهر القطر الفلسطيني وفتح المجال لأي أرض فلسطينية تتحرر ويرغب أهلها في الانضمام إلى المملكة تحت عرش الملك حسين ،وقد انتقدت الثورة الفلسطينية هذا المشروع لأنه يتجاوز تمثيلية م.ت.ف للشعب الفلسطيني وينساق ضمن المخططات الإمبريالية الصهيونية لتصفية المسألة الفلسطينية. [↑](#footnote-ref-7)
7. - السيد ياسين ( إشراف) ، الدولة الفلسطينية، رؤية مستقبلية ـ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ،1980، ص 32.  
    [↑](#footnote-ref-8)
8. - لم تسمح واشنطن لأي شخص يمثل منظمة التحرير بحضور لقاءات واشنطن ،وكان وفد المنظمة يتابع المفاوضات من مقره في تونس ، وكانت المنظمة برئاسة أبو عمار تتخوف أن يتم الالتفاف عليها وتجاوزها من خلال الاتفاق على أن تعود الضفة الغربية للأردن ويعود قطاع غزة للإشراف والإدارة المصرية ، أو أن يتم اعتماد وفد الداخل ممثلا رسميا لفلسطينيي الداخل وتجاهل منظمة التحرير . [↑](#footnote-ref-9)
9. - حتى على مستوى التسمية فقد رفض الإسرائيليون أن تسمى السلطة الناتجة عن اتفاق أوسلو بـ (السلطة الوطنية الفلسطينية ) ويرفضون أي معاملة أو مراسلة رسمية مروسة أو تحمل ذاك الاسم ويؤكدوا على أنها (سلطة فلسطينية) أو (سلطة حكم ذاتي محدود) فقط دون كلمة وطنية التي تُحيل لدلالات وطنية وسياسية . ومن المعلوم أن جوازات السفر والهويات الشخصية الفلسطينية تحمل اسم السلطة الفلسطينية فقط. [↑](#footnote-ref-10)
10. - وهذا ما أعلن عنه الرئيس أبو مازن في اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير المنعقد في مدينة رام الله يوم 26 أبريل 2014 كرد على تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات بمقتضى اتفاقية أوسلو وقرارات الشرعية الدولية . [↑](#footnote-ref-11)
11. - كانت منظمة التحرير في أسوأ حال عندما دخلت مفاوضات التسوية في مدريد بل قبل ذلك مع حواراتها مع السفير الأمريكي في تونس. فالمنظمة كانت محاصرة ومطلوب رأسها بعد خروجها من بيروت 1982 ومحاولة تجاوزها في القمة العربية في عمان ،ثم بعد اتهامها بمناصرة صدام حسين في احتلاله للكويت عام 1990،والنظام العربي انهار إثر حرب الخليج الثانية ،كذلك أنهار الاتحاد السوفيتي (الحليف الاستراتيجي) للثورة الفلسطينية . [↑](#footnote-ref-12)
12. - حول تعريف السلطة السياسية يمكن الرجوع إلى :-

    إبراهيم أبراش،النظرية السياسية بين التجريد والممارسة ،دار الجندي ،رام الله ، 2012 . [↑](#footnote-ref-13)
13. - لم يؤسس اتفاق أوسلو على مرجعية مشروع السلام الفلسطيني الذي تم إقراره في دورة المجلس الوطني في الجزائر 1988 حيث كانت مرجعية هذا المشروع كل قرارات الشرعية الدولية أما اتفاق أوسلو والسلطة التي أنتجها فقد تجاهل قرارات الشرعية الدولية وخصوصا قراري 181 حول التقسيم وقرار 194 الخاص بعودة اللاجئين وتعامل مع القضية الفلسطينية وكأنها بدأت مع احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة . [↑](#footnote-ref-14)
14. - قامت إسرائيل باجتياح مناطق السلطة في الضفة الغربية ومحاصرة مقر الرئيس على إثر (عملية استشهادية) قام بها مسلح ينتمي لحركة حماس في فندق بارك في ناتانيا داخل إسرائيل .وهكذا كانت تجري الأمور ،حركة حماس والجهاد الإسلامي تقومان بعمليات مسلحة ضد إسرائيل وترد إسرائيل بضرب وتدمير مقرات السلطة الوطنية ،وهذا يعني أن هذه العمليات الفلسطينية كانت تخدم السياسة الإسرائيلية التي تريد تخريب الجهد الفلسطيني لقيام سلطة قوية وفاعلة حتى بدون تنسيق بين الطرفين . [↑](#footnote-ref-15)
15. - http://www.fustat.com/C\_hist/abrash\_9\_06.shtml [↑](#footnote-ref-16)